

تاريخ الإرسال (2016-08-14)، تاريخ قبول النشر (2016-10-16)

أ.د. محمد إبراهيم مقداد^{*1}
 م. محمد غالب عمار²

¹ أستاذ الاقتصاد، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.² الإغاثة الإسلامية - لبنان.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: mmigdad@iugaza.edu.ps

أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية - قطاع غزة)

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر عبر دراسة أثر سياسات برنامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المراجعة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، لعينة مكونة من 298 مقترض من أصل 1,674 مقترض من البرنامج بصيغة المراجعة والقرض الحسن في قطاعات إنتاجية ومناطق جغرافية مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كان أهمها عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل على نمو المشروع متمثلاً في استمراريته، نمو أرباحه ونمو رأس المال أو زيادة عدد العاملين فيه، كما وجدت الدراسة أن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نموها كما اتضح وجود علاقة بين التمويل واستمرارية المشروع وكذلك بين التمويل ونمو رأس مال المشروع.

كلمات مفتاحية:

المشاريع متناهية الصغر، تمويل المشاريع، برامج الإقراض، التمويل الصغير، المشاريع الصغيرة.

Effect of the Financing Programs Policies on Developing the Micro Projects

Abstract

The aim of this study was to identify the effect of the financing Programs policies on developing the micro projects through assessing the effect of financing policies of Microfinance Program, at Islamic Relief Organization, on developing the funded micro projects in Gaza Strip.

The researchers used the analytical descriptive methodology. The population of the study was the current borrowers as well as those who completed the due loans, while the study sample involved 298 debtors out of 1,674 beneficiaries from the both schemes of Islamic Relief Microfinance Program, Murabaha and Qard Hasan. In addition, the sample was distributed among different sectors and different geographical areas in Gaza Strip.

The main findings of the study were that no correlation between financing policy and the development of the project while financing is essential factor in establishing and developing the micro projects, where the study found clear correlation between financing and project's continuity and financing the project and the capital increment.

Keywords:

Micro projects, financing Programs, microfinance, small projects, loans programs

المقدمة:

يتعرض قطاع غزة منذ العام 2000 لإجراءات أعاقَت الحياة الاقتصادية بشكل واضح، ولكن الأثر الأكبر كان بعد حالة الحصار التام الذي تعرض له عقب الانتخابات التشريعية في العام 2006، مما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية للسكان خاصة على مستويي الفقر والبطالة.

وقد اتبع المواطنون في قطاع غزة عدة استراتيجيات لمواجهة هذا الوضع الاقتصادي لتشمل تجميع الموارد وتخفيض النفقات والاستهلاك والاعتماد على المساعدات العامة والاقتراض (تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، 2010/2009).

وأشارت البيانات المالية التي تضمنها (التقرير السنوي لسلطة النقد 2015)، إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل هذه الشركات بنسبة 24.8% عما كان عليه في عام 2014، ليبلغ 136.7 مليون دولار وقد بلغت حصة الإناء من مجمل القروض نحو 39.2%. وتوزعت القروض بين الضفة، التي استحوذت على 73.3% منها، وغزة التي حازت على 26.7% منها فقط. (بوابة اقتصاد فلسطين 2016)

ولعل جزءاً من أموال الاقتراض توجهت نحو إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تدر على أصحابها دخلاً مساعداً لتأمين احتياجاتهم اليومية، وقد تنوعت مصادر تمويل تلك المشاريع بين قروض البنوك المحلية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب.

وتمثل الإغاثة الإسلامية بمكتبها في قطاع غزة أحد أهم مؤسسات تمويل المشاريع متناهية الصغر بصيغتي المراجعة والقرض الحسن، حيث تأسس برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في سنة 1998 (تقرير الإغاثة الإسلامية السنوي، 2010)، ولقد بلغ عدد المشاريع الممولة (المنتهية والجارية) 1,461 مشروعاً، منها 610 مشروعاً جارياً، بمحفظة إجمالية تبلغ حوالي 4,000,000 شيكل (تقارير داخلية لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية 2012-2013).

ثانياً: مشكلة الدراسة

لقد كان لحالة الحصار والإغلاق التي مارسها الاحتلال تجاه الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 2000 وحتى الآن تأثيرات كبيرة

على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، واتضح ذلك في إغلاق العديد من المنشآت العاملة وانخفاض الطاقة الإنتاجية المستغلة في المنشآت العاملة الأخرى مما انعكس بشكل واضح في انخفاض واضح وكبير في نسبة تشغيل الأيدي العاملة مما رفع معدلات البطالة والفقر.

ولقد دفع هذا الوضع العديد من الجهات الحكومية والأهلية المحلية والمؤسسات الدولية الممولة إلى التدخل ببرامج إغاثية ساهمت في تقديم الإعانة للأسر الفلسطينية على شكل برامج طارئة مختلفة بينما بادرت بعض المؤسسات الربحية وغير الربحية إلى تبني فكرة تمويل المشاريع الصغيرة في محاولة لتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة.

وتزايد عدد المؤسسات غير الربحية التي تقدم قروضها للمواطن الفلسطيني ليلبلغ عددها 13 مؤسسة منتشرة في 69 فرعاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 70% في الضفة، 30% في قطاع غزة. ولقد أقبل المواطنون على هذه المؤسسات ليلبلغ عدد العملاء 49,000 مقترض، بمحفظة إقراض تبلغ 84,213,038 مليون دولار موزعة بنسبة 18% في قطاع غزة و82% في الضفة الغربية، متوسط القرض بلغ 2,400 دولار (الشبكة الفلسطينية للإقراض متناهي الصغر، 2009).

وقد وصل عدد المنتفعين بالقروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض الصغير إلى 51,589 مقترضاً ومقترضة بارتفاع قدره 15.1% عن العام الذي سبقه حتى نهاية 2015 حسب بيانات (سلطة النقد الفلسطينية، 2016). (بوابة اقتصاد فلسطين 2016)

وقد وضعت المؤسسات المقرضة عدداً من السياسات لإدارة برامج الإقراض ومنها برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في مؤسسة الإغاثة الإسلامية بقطاع غزة، فهل لهذه السياسات أثر على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة من حيث استمرارية المشروع وزيادة عدد العاملين فيه وزيادة الأرباح ونمو حجم رأس المال.

ثالثاً: متغيرات الدراسة

• المتغيرات التابعة: مؤشرات نمو المشروع

1. استمرار المشروع أم إغلاقه
2. أرباح المشروع

الاختبار في حالة أن أحد المتغيرين على الأقل من النوع الوصفي، والمتغير الآخر من النوع الترتيبي أو من النوع الرقمي المنفصل، ويتكون على الأقل أحد المتغيرين من 3 مجموعات فأكثر.

5. اختبار "T - لعينتين مستقلتين Independent Samples T-Test" لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

6. الانحدار اللوجستي والانحدار المتعدد والانحدار البسيط، لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ولقد اضطر الباحثان لاستخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع النوعي ومجموعة المتغيرات المستقلة أيًا كان نوعها.

سادساً: أهمية الدراسة

منذ قيام ثورة التمويل الأصغر في سبعينات القرن الماضي كأداة لمحاربة الفقر إلا أن العديد من الباحثين أثار ملاحظات كبيرة حول مدى فعالية هذه الأداة. ولعل الظروف المختلفة في قطاع غزة تثير تساؤل البعض عن مدى جدوى التمويل في ظل ظروف غير اعتيادية خاصة مع تبني المؤسسات المقرضة لسياسات إقراض تشابه إلى حد كبير. وتأتي أهمية هذه الدراسة مع استمرار حدة الإغلاق في قطاع غزة وتزايد الإقبال على إنشاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كبديل اقتصادي لفائدي أعمالهم ومصادر دخلهم المختلفة.

سابعاً: أدبيات الدراسة

يعتبر دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إحدى الاستراتيجيات التي اتبعتها العديد من دول العالم للحد من مستويات الفقر، ولعل مجتمعنا المحلي سار في هذه الاستراتيجية دون تدخل الجهات الرسمية بشكل واضح.

ولقد تعددت تعريفات تمويل المشروعات الصغرى من وجهات نظر الباحثين المختلفة، وبناء عليه فإن الباحثين يريان أن تطوراً واضحاً حدث في مفهوم التمويل الأصغر، حيث أصبح مفهوماً أوسع من مفهوم الإقراض الأصغر، حيث يشمل مفهوم التمويل على جانب تقديم الخدمات الأخرى إلى جانب الإقراض وهو بذلك

3. نمو رأس مال المشروع

4. زيادة عدد العاملين في المشروع

• المتغيرات المستقلة: سياسات برنامج التمويل

1. حجم التمويل.

2. نظام التمويل (مربحة أو قرض حسن).

3. فترة السداد.

4. قيمة القسط الشهري.

رابعاً: فرضية الدراسة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لسياسات برنامج التمويل من جهة على مؤشرات قياس نمو المشروع من جهة أخرى.

خامساً: هدف الدراسة

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم الأثر الناتج عن سياسات برنامج تنمية المشاريع الصغيرة بصيغتي المربحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر الممولة من خلاله.

ولتحقيق هدف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) وهي:

1. الإحصاء الوصفي كالرسم البياني والنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2. معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط حيث تم استخدامه بشكل أساسي لفحص العلاقة بين متغيرين.

3. اختبار "فيشر - Fisher's test". لمعرفة إذا كان هنالك ارتباط بين المتغيرات المختلفة أم لا، ويمكن استخدام هذا الاختبار في حالة أن أحد المتغيرين على الأقل من النوع الوصفي، والمتغير الآخر من النوع الترتيبي أو من النوع الرقمي المنفصل، ويتكون المتغيرين من مجموعتين فقط.

4. اختبار "كاي تربيع - Chi-Square test"، لمعرفة إذا كان هنالك ارتباط بين المتغيرات المختلفة أم لا، ويمكن استخدام هذا

كما كان للتمويل أثراً اجتماعياً تمثل في زيادة إنفاق الأسر وتحسين ظروف السكن أحياناً واستخدام عائدات المشروع في زيادة الإنفاق على احتياجات الأسر الصحية والتعليمية والادخار لحالات الطوارئ في بعض الأحيان.

كذلك فإنه من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة لم يتبين للباحثين وجود معايير ثابتة لقياس أثر التمويل ولكن معظم الدراسات السابقة تقاربت في معايير قياس الأثر بشكل كبير.

كما أن العديد من الدراسات هي دراسات تطبيقية مثل دراسة الدماغ، حنين، (2010)، بعنوان: دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008، والتي ركزت فيه على الدور الذي تساعد فيه القروض المشروع على البدء والاستمرار في العملية التنموية من خلال تزويد المشروع بمواد الخام وصيانة الآلات والمعدات القديمة. وكذا دراسة: أصالة، (2010)، بعنوان: دراسة تقييم الأثر على المستفيدات "رضا المقترضات عن الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة" وتوصلت الدراسة إلى أن قروض أصالة كانت لها آثار إيجابية متعددة في جانب المشروع، حيث أشارت الدراسة أن للقروض أثراً إيجابياً في بدء عمل تجاري، وتقليل الاعتماد على الدعم المالي من مصادر تمويل خارجية، كما مكن القرض المقترضات من سداد ديون المشروع وزيادة الدخل وتوسيع المشروع.

كما أن دراسة: شراكة، (2009)، بعنوان: تحليل أثر القروض الصغيرة ومتناهية الصغر على حياة المقترضين والمقترضات في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت بتحليل نوعي وكمي لأثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين، وتوصلت إلى عدة نتائج على مستوى نمو وتوسع المشاريع، سواء فيما يتعلق بالتشغيل أو نمو رأس المال أو القدرة على سداد القروض.

أما دراسة الناقة (2004)، بعنوان: قياس أثر برنامج التمويل متناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية على حياة المقترضين، فقد بينت أن الاقتراض الصغير ساهم في توسيع المشاريع وزيادة الدخل، وتخفيض التكاليف وزيادة الشعور بالثقة وتحسين العلاقات التبادلية، وقد أكد ذلك أيضاً دراسة هشام، سيف، (2008)،

يتفق مع تعريف معظم الباحثين وخاصة التعريف الأشمل الذي قدمته شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل).

وخلص الباحثان إلى أن أهم مصادر التمويل تشمل التمويل الذاتي المتمثلاً في المدخرات الشخصية والاقتراض من العائلة والأصدقاء والتمويل التجاري والذي يتمثل في البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الربحية، أما المصدر الثالث حسب الباحثين فهو التمويل من المؤسسات غير الهادفة للربح والذي يشمل الشركات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والتعاونيات، وهما بهذا التصنيف يحاولان الدمج بين مختلف وجهات النظر والتركيز على أهم مصادر التمويل والتي تحاكي واقع مجتمعاتنا العربية في معظم الأحيان.

ولقد حظيت دراسات قياس أثر التمويل على مستوى المشاريع الصغيرة والصغرى بالكثير من الاهتمام وذلك على صعيد الدول النامية بشكل عام بما فيها المجتمع الفلسطيني، وتمحور اهتمام أغلب هذه الدراسات على أثر برامج التمويل على حياة المقترضين وكذلك على صعيد نمو المشاريع، ولقد اهتم بتنفيذ مثل هذه الدراسات العديد من الباحثين ومؤسسات الإقراض والمؤسسات الممولة.

ولقد هدف الباحثان من استعراض الدراسات السابقة إلى التعرف على تلك الدراسات من حيث أهدافها وطريقة تنفيذها ونتائجها وتوصياتها للاستفادة منها في إثراء موضوع الدراسة الحالية.

ويرى الباحثان أن معظم الدراسات اختلفت في عينات الدراسة أو مكان التطبيق أو حتى طريقة التمويل كما اختلفت في أداة الدراسة والمتغيرات في حين اشتهرت في تطبيقها على مجتمعات نامية وعلى المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر.

وعلى الرغم من التباينات السابقة إلا أن غالبية الدراسات تقاربت في الإطار العام للنتائج من حيث استمرارية المشروع وتوسعه بنمو رأس المال وتحسن القدرة التنافسية للمنتجات وزيادة الدخل والأرباح وتحسن السيولة النقدية وخفض تكاليف الإنتاج في حين ذهبت غالب الدراسات إلى محدودية التشغيل الناشئ عن هذه المشاريع.

تفريغ تلك الاستبيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) ومن ثم تم استخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة.

هذا بالإضافة إلى اعتماد الباحثين على الخبرة العملية كون أحدهما يعمل موظفاً في الإغاثة الإسلامية فلسطين منذ العام 2007 وحتى العام 2012، وكذلك فإن عضوية الباحث في لجنة إدارة برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية مكنته من المشاركة في مراجعة سياسات البرنامج عدة مرات وإعداد عدد من الدراسات وكذلك مكنته من إجراء العديد من المقابلات مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

تاسعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المقترضين السابقين والحاليين من برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في مؤسسة الإغاثة الإسلامية في قطاع غزة بصيغتي المراجعة والقرض الحسن منذ العام 1998 إلى العام 2012 والبالغ عددهم 1,674 مستفيد، في قطاعات التجارة والزراعة والصناعة والخدمات¹. وقد تم اعتماد البيانات للعام 2012م حسب برنامج التمويل في المؤسسة الذي توقف بعد العام 2012م.

عاشراً: أداة الدراسة

نظراً لكبر الحجم الإجمالي لمجتمع المقترضين من برنامج التمويل الأصغر في الإغاثة الإسلامية، وحيث أن المجتمع الإحصائي لم يكن متجانساً فقد تم استخدام عينة عنقودية ذات أربعة مراحل تم اختيارها لضمان تمثيل العينة للمجتمع الأصلي، حيث تم مراعاة نوع التمويل أولاً كمرحلة أولى ثم تم الانتقال إلى المرحلة الثانية من خلال مراعاة التوزيع الجغرافي لمحافظة قطاع غزة الخمسة ومن ثم تم اختيار جنس المستفيدين كمرحلة ثالثة للخروج بالعينة النهائية من المرحلة الرابعة والتي راعت تمثيل قطاع المشروع (تجاري، إنتاجي، خدماتي، زراعي) وبناء عليه فإن عينة الدراسة مكونة من 298 مقترض بنسبة 17.8% من إجمالي مجتمع الدراسة.

بعنوان، أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع.

أما دراسة Planet Finance & UNRWA (2006)، بعنوان: أثر وفعالية برنامج الإقراض الصغير في الوكالة على حياة المقترضين، فقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين ربحية المشروع فترة الالتحاق بالبرنامج، أما على مستوى الأسرة فالخدمات المالية المقدمة كان لها أثر إيجابي كبير وملحوس على مختلف نواحي حياة العملاء.

كما أن بعض الدراسات العربية مثل دراسة الشايب ، (2010)، بعنوان: أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر) في مصر، أشارت إلى أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وزيادة فرص نجاحه. وأكدت الدراسة أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع المشروع في المستقبل.

وقد أكد الخلاصات السابقة عدد من الدراسات الأجنبية مثل دراسة براون، مارتين، (2002)، بعنوان الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني، والتي خلصت إلى دور التمويل الصغير في زيادة في حجم المبيعات والأرباح لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى في فترة 12 إلى 18 شهر بالإضافة إلى تمكين المشروع من خلق فرص العمل.

ثامناً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة للتحليل العميق باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والانحدار اللوجستي حيث تتوفر البيانات للدراسة والقياس، ولقد تم الاعتماد على نوعين من البيانات يمكن وصفها بما يلي:

البيانات الثانوية: وتمثلت في الكتب والتقارير والأبحاث والمراجع العلمية والدوريات المتخصصة ورسائل الماجستير والدكتوراة ومواقع الإنترنت ذات العلاقة بالإضافة إلى تقارير وبيانات برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية.

البيانات الأولية: والتي اعتمدت على تصميم وتوزيع استبيان بهدف حصر وتجميع المعلومات الخاصة بالمستفيدين ومن ثم تم

¹تقارير داخلية لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية 2012-2013

حادي عشر: برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية فلسطين

الإغاثة الإسلامية منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ كما تعمل في مجال تنمية الشعوب الفقيرة، ولقد بدأت الإغاثة الإسلامية بالعمل في الأراضي الفلسطينية في العام 1998 بهدف التقليل من وطأة الظروف الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ويمثل برنامج تنمية المشاريع الصغيرة أحد فروع برنامج المشاريع التنموية، ويشتمل البرنامج على تقديم التمويل بنظامين مختلفين هما المrabحة والقرض الحسن، حيث يختلف النظامين من حيث الفئة المستهدفة وشروط السداد.

وتقدم الإغاثة الإسلامية خدمة المrabحة لتنمية المشروعات متناهية الصغر في قطاع غزة بطريقة الأمر بالشراء وهي الوسيلة الغالبة على تمويل البرنامج حيث تستحوذ على أكثر من 90% من هذا التمويل، وتتمثل الفئة المؤهلة للحصول على تلك الخدمة بجميع المواطنين الفلسطينيين بغض النظر عن الجنس وفي حدود العمر من 18-60 عاماً مع بعض المتطلبات الأخرى كالسمعة المالية والتعاون وتوفير شروط التمويل بضماناته المختلفة.

بينما يستهدف التمويل بنظام القرض الحسن فئة محدودي الدخل من النساء والخريجين الجدد في حدود 5 سنوات من التخرج وفق سياسة البرنامج، وبينما يمكن للشخص الاشتراك في برنامج المrabحة أكثر من مرة فإنه لا يسمح بالاستفادة من برنامج القرض الحسن أكثر من مرة للمستفيد الواحد.

وتمول المشروعات الصغرى - التي عرفها البرنامج بتلك التي لا يزيد رأس مالها عند التمويل عن 30,000 دولار - بما لا يخالف الشريعة الإسلامية في مجالات الزراعة، الخدمات، التجارة، الصناعة.

وتبلغ قيمة سقف التمويل بالنظامين 20,000 شيكل بينما ترتفع إلى 30,000 شيكل للمrabحة وحدها في حال أتم المستفيد التسديد بنجاح وبفترة سداد تصل إلى 24 شهراً في حدها الأقصى. بدأ البرنامج بالعمل في العام 1998 بمحظة بلغت 1,550,000 شيكل تقريباً، وقد بلغ إجمالي عدد المrabحات

والقروض المنفذة 1,674 مرabحة وقرض، وقد تراوح متوسط التمويل عند 13,000 شيكل ومتوسط فترة السداد 21 شهراً، ومعدل المrabحة 13% وتبلغ محظة البرنامج 3,800,000 شيكل تقريباً بينما يبلغ الرصيد الحالي لدى البنوك 1,300,000 شيكل تقريباً، وبناء عليه تبلغ قيمة إجمالي المحظة والرصيد ما يقرب من 5,100,000 شيكل بحصة سوقية 5% من إجمالي 10 مؤسسات تمويل تنشط في قطاع غزة وذلك حسب تقرير غير منشور للشبكة الفلسطينية للمشروعات المتناهية الصغر 2012.

ثاني عشر: واقع المشاريع الصغيرة في فلسطين

اعتبرت الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير وبالغ الصغر على الصعيد الفلسطيني بأن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر هي مشاريع مدرة للدخل توظف خمس عمال فأقل (الصفدي، 2004).

وحسب العاجز (2008، ص20) فإن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصنف المشاريع المتناهية الصغر لغرض الأبحاث والدراسات بتلك التي يعمل بها أقل من خمس عمال بينما يعمل في المشاريع الصغيرة من 5-19 عاملاً، بينما قدم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) تعريفاً للمنشأة الصغيرة جداً بأنها تلك المنشأة التي تشغل أربعة عمال أو أقل وعرف المنشأة الصغيرة بتلك التي توظف ما بين 5-9 عمال (سابيلا، 2009، ص12).

وتشير إحصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (2003) أن 95% من الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة تصنف بأنها مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وتشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.

ولقد تبين من خلال إحصاءات التعداد العام للمنشآت أن المنشآت العاملة في القطاع الخاص تشكل ما نسبته 90.7% من مجموع المنشآت الاقتصادية، وقد بينت نفس الإحصاءات أن المنشآت الفردية (يملكها شخص واحد) بلغت نسبة 86.2% (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الاقتصادية 2007، 2008).

ويعتمد تمويل المشروعات في قطاع غزة على المدخرات الشخصية بشكل أساسي، فيما تعتبر البنوك ومؤسسات الإقراض هي المصدر الخارجي الرئيس لتمويل مثل هذه المشاريع، إلا أن

ثالث عشر: اختبار فرضية الدراسة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لسياسات برنامج التمويل من جهة على مؤشرات قياس نمو المشروع من جهة أخرى، حيث تقاس سياسات برنامج التمويل بالمؤشرات التالية: حجم التمويل، نظام التمويل (مربحة أو قرض حسن)، فترة السداد، قيمة القسط الشهري.

بينما يقاس نمو المشروع بالمؤشرات التالية: حالة المشروع (مستمر أو مغلق/تحت التصفية)، أرباح المشروع، نمو رأس مال المشروع، زيادة عدد العاملين في المشروع.

وقام الباحثان بدراسة تأثير سياسات برنامج التمويل متمثلة في حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري من جهة على كل من مؤشرات نمو المشروع متمثلة في حالة المشروع، نمو أرباح المشروع، نمو رأس مال المشروع، زيادة عدد العاملين على حده، ولقد استخدم الباحثان كل من الانحدار اللوجستي والانحدار المتعدد لهذا الغرض (الملحق رقم 1)، ولقد تبين أن القيمة الاحتمالية في جميع الاختبارات لكافة المتغيرات المستقلة أكبر من 5% وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على أي من المتغيرات التابعة "حالة المشروع مستمر أو مغلق/تحت التصفية، نمو أرباح المشروع، نمو رأس مال المشروع، زيادة عدد العاملين".

ولقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الصفدي (2004) على مستوى كل من فترة السداد أو حجم القرض، حيث لم تجد الصفدي علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد وبين تطور المشروع وكذلك لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القرض المقدم وتطور المشروع بينما وجد الشايب (2010) أن تمويل المشروعات متناهية الصغر بشكل عام يساهم في دوام المشروع بشكل مباشر، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل، كما أكد الشايب (2010) أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر في نمو رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

أغلب البنوك العاملة في فلسطين هي بنوك تجارية غير متخصصة، وتتقاضى هذه البنوك نسب فائدة تتراوح بين 9% و 11% (مكحول، 2011)، أما المؤسسات غير الهادفة للربح فتمتاز قروضها بقصر مدتها وذلك بهدف جعل أعداد المستفيدين من هذه البرامج أكبر كونها تعتمد في تمويلها على الدول الأجنبية من خلال المنح والمساعدات.

وتشير بيانات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر إلى ارتباط وثيق بين تطور ونمو قطاع التمويل الأصغر ومعدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني وحساسيته له، (الشبكة، 2009)، وقد اعتبرت الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر بأن توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر سيسخر الطاقة الاقتصادية الكامنة في الآلاف منها للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمو اقتصاد دائم ومستقر (الشبكة، 2003).

ولقد قدر خالد وآخرون (Khaled, 2006) الطلب على القروض في المجتمع الفلسطيني بما يقرب من 150 ألف طلب، بما يعادل 200 مليون دولار، ويشير إلى أن ثلث هذا الطلب على الأقل يتطلب الاقتراض وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بينما يفضل ثلث إضافي للطلب المحتمل الاقتراض بشروط إسلامية إذا كان له الخيار في ذلك.

وقد قدرت دراسة بلانيت فايننس بعنوان مسح سوق الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة (2007) العملاء المحتملين بـ 190,000 وقدر حجم السوق المحتمل لخدمات الإقراض متناهي الصغر بـ 280 مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع نهاية العام 2012 أوضحت إحصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) والتي تشمل الإحصائيات الفعلية لثماني مؤسسات إقراض في فلسطين أن قيمة القروض النشطة في فلسطين بنهاية عام 2012 وصلت إلى 84,213,038 مليون دولار وعدد المقترضين والمقترضات النشطين إلى 49 ألف شخص، 57% منهم من النساء.

كان 60 مشروعاً من أصل 161 مشروعاً مغلقاً أو تحت التصفية في برنامج المراجعة، وبذلك وجد الباحثان أن المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن أكثر ديمومة من تلك الممولة بصيغة المراجعة مما يعكس سهولة السداد في حالة التمويل بالقرض الحسن مقارنة بحالة التمويل بالمراجعة ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود قيمة إضافية تضاف للقسط الشهري ممثلة في قيمة المراجعة.

كذلك فإن شروط التمويل وإن كانت متشابهة إلى حد كبير في الصيغتين إلا أن الفئة المستهدفة من القرض الحسن تمثلت في فئة النساء والخريجين وبعض الحالات الاجتماعية الخاصة والتي تخضع لفحص جاد من قبل البرنامج قبل الموافقة على منح القرض بينما لم نلاحظ هذا الجهد من قبل برنامج التمويل في حال قرض المراجعة، وعلى الرغم من هشاشة هذه الفئات إلا أن فحص مدى فهم وجدية هذه الفئات للمشروع انعكس في تبنيها للمشروع وبالتالي ديمومته.

ولقد تشابهت هذه النتيجة بشكل عام مع نتيجة دراسة هشام (2008) التي أكد فيها أن القرض الحسن له أثر إيجابي في تنمية مجتمعات الدول الإسلامية حيث أنه يساهم في توفير جزء من متطلبات الاستثمار والإنتاج والمنافسة وزيادة الأرباح.

➤ العلاقة بين فترة السداد وحالة المشروع (مستمر أو مغلق/تحت التصفية)

لفحص هذه العلاقة قام الباحثان باستخدام اختبار "T - لعينتين مستقلتين Independent Samples T-Test" ولقد بينت النتائج الموضحة في جدول (2) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T - لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد تعزى لحالة المشروع، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي لفترة سداد المشروع الذي تحت التصفية/مغلق (22 شهر تقريباً) أكبر من فترة سداد المشروع المستمر (20.5 شهر).

ومن هذه العلاقة وجد الباحثان أن فترة السداد للمشاريع المغلقة شكلت عبئاً على المقترض وعاملاً ضاعطاً دفعه - إلى جانب عوامل أخرى - إلى الانسحاب واللجوء إلى تصفية المشروع.

بينما ذهب مورجي (2000) إلى أن الأرباح ازدادت بنسبة 9% للمشاركات في برنامج الإقراض عن غيرهن من غير المشاركات، وأيد ذلك دراسة كونتاكت (2002) حيث أكدت أن الحصول على ائتمانات صغرى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأرباح وله أثر مهم ومباشر على رأس المال لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى.

وحيث أن الانحدار اللوجستي والمتعدد لم يفسر العلاقة بشكل واضح فقد قام الباحثان بدراسة العلاقات من خلال العديد من الاختبارات الإحصائية لدراسة العلاقة بين متغيرين فقط من البيانات، وفيما يلي يلخص الباحثان أهم العلاقات الفردية التي وجدها.

➤ العلاقة بين نظام التمويل (مراجعة/قرض حسن) وحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)

تم استخدام اختبار "Fisher's test - فيشر" حيث تظهر النتائج الموضحة في جدول (1) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.034 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) ونظام التمويل المتبع.

جدول (1): علاقة حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو

مستمر) بنظام التمويل

القيمة الاحتمالية (Sig.)	المجموع	نظام التمويل			حالة المشروع
		قرض حسن	مراجعة		
*0.034	68	8	60	**ك	تحت التصفية/مغلق
	34.0	4.0	30.0	%	
	132	31	101	ك	مستمر
	66.0	15.5	50.5	%	
	200	39	161	ك	المجموع
	100.0	19.5	80.5	%	

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

** ك تعني التكرار

من خلال الجدول (1) يتبين أن 8 مشاريع من أصل 39 مشروعاً مغلقاً أو تحت التصفية في برنامج القرض الحسن بينما

وكذلك أيدت دراسة Martha & Donald (1999) هذه النتيجة، حيث وجدت الدراسة أن الانتماء ساهم في زيادة الأصول لدى المشاركين ببرنامج الإقراض.

➤ علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع
تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط - Pearson Correlation Coefficient".

من النتائج الموضحة في جدول (4) تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.330، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين قيمة القسط الشهري وإجمالي رأس مال المشروع.

جدول (4): علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	البند
*0.000	.3300	علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويرى الباحثان أنها علاقة منطقية حيث أن صاحب المشروع الأكبر يتقدم بطلب للحصول على قرض أكبر وبالتالي فهو يحتاج لتسديد أقساط أكبر بشكل شهري، أي أن حجم المشروع يتناسب مع حجم القرض المطلوب وهو ما ينسجم مع سياسة التمويل في البرنامج.

➤ أثر سياسات برنامج التمويل على التشغيل

لم يجد الباحثين زيادة في أعداد العاملين عند بداية المشروع ووقت الدراسة، فقد تبين أن متوسط أعداد العاملين في المشاريع لم يتغير منذ انطلاقته مما يعزز أن هذا النوع من المشاريع يبنى على أساس التشغيل الفردي والذي يكون في العديد من الأحيان لصالح مالك المشروع أو أحد أفراد عائلته.

جدول (5): أعداد العاملين في المشاريع حالياً وعند التأسيس

عدد العمال	التكرار (عند التأسيس)	التكرار (وقت الدراسة)
1	183	184
2	8	7
3	8	7
4	0	1
8	1	1

جدول (2): علاقة فترة السداد بحالة المشروع (تحت

حالة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تحت التصفية/مغلق	68	21.90	4.98	1.982	*0.025
مستمر	132	20.49	4.62		

التصفية/مغلق أو مستمر)

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

➤ علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع

تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط - Pearson Correlation Coefficient".

من النتائج الموضحة في جدول (3) تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.488، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وإجمالي رأس مال المشروع.

جدول (3): علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	البند
*0.000	0.488	علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحثان بأن هذه العلاقة منطقية تدل على أن معظم التمويل ذهب لصالح الاستثمار في رأس المال ولعله من أهم إيجابيات سياسة برنامج المراجعة حيث يضمن ذهاب التمويل لعنصر رأس المال، وهو ما أكدته دراسة الشايب (2010) حيث وجد أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

مؤثرات داخلية كظروف خاصة بصاحب المشروع اضطرت له للانسحاب من المشروع وبيع أصوله للتغلب على مشكلة سيولة طارئة في ظل ظروف قطاع غزة الصعبة أو أن المقترض لم يكن مستعداً لتأسيس المشروع وتتميته ليصبح مصدر رزق ثابت بل كان يسعى لتحصيل سيولة لتغطية التزاماً معيناً الآن أو عند الحاجة. ولعل الباحثات يقترحن دراسة مستقلة لأثر العوامل الخارجية والسياسية على مستوى نجاح واستمرار أو تعثر المشاريع الصغيرة والمتناهية في البصغر.

ويرى الباحثان أن المتغيرات المستقلة قد يكون أثرها أكثر وضوحاً في ظل ظروف أكثر استقراراً من ظروف قطاع غزة أو أن أثرها يتضح على مستوى أقل من مستوى نمو المشروع كتأثيرها على حجم المبيعات، كما أن التأثير الضعيف لكل من صيغة التمويل بالقرض الحسن وفترة السداد على استمرارية المشروع والذي ظهر بالانحدار الخطي البسيط قد اختفى تأثيرهما عند دمجهما مع مجموعة المتغيرات الأخرى، كذلك الحال فيما يتعلق بتأثير حجم التمويل وقيمة القسط على حجم رأس المال.

ويرى الباحثان أن زيادة حجم العاملين لم يكن واضحاً نظراً لصغر حجم المشايخ واعتماد بعضها على التشغيل العائلي فكما أظهرت نتائج التحليل أن متوسط عدد العاملين في المشروع كان 1.16 عامل ومثل المالك 35% من نسبة العاملين في المشاريع عند التأسيس بينما مثل 20% من العاملين في المشاريع وقت الدراسة وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه المشاريع تقوم على التشغيل الفردي في أغلب الأحيان وأن معدلات التشغيل من أقل المعدلات نمواً من بين مؤشرات نمو المشاريع وتطورها والتي أعزها معظم الباحثين إلى صغر حجم المشاريع واعتمادها على العائلية والعمالة المؤقتة في كثير من الأحيان.

خامس عشر: الخلاصة

تبين من اختبار الفرضية الأولى عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل متمثلة في المتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على نمو المشروع متمثلاً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، نمو رأس المال، زيادة عدد العاملين".

ولقد اتفقت النتائج مع نتائج دراسة (الصفدي 2004) حيث وجدت أن 89% من أفراد العينة لا تعتمد على العمال الخارجيين نهائياً، وأيد ذلك دراسة الدماغ (2010) حيث بينت نتائج الدراسة أن عدد العاملين في 52% من المشاريع المبحوثة لم يزد عن عامل أو اثنين.

كما أن دراسة شراكة (2009) بينت زيادة التشغيل بنسبة 22% من المبحوثين فقط، كذلك الحال في دراسة أصالة (2010) حيث لم تتجاوز زيادة عدد المستخدمين نسبة 20% من المستطلعة آرائهن بينما لم تتجاوز النسبة 10% في دراسة أصالة (2007).

ولقد أيد ذلك دراسة كونتاكت (2002) حيث أكدت أن الحصول على ائتمانات صغرى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأرباح ورأس المال إلا أنه لم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

وذهب مع نفس الرأي كذلك دراسة Martha & Donald (1999) حيث وجدت الدراسة أنه لم يكن هناك أثر واضح على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة وأن معظم العاملين كانوا من نفس العائلة.

بينما أظهرت دراسة Planet Finance (2008) تحسناً أكبر في زيادة معدلات التشغيل وصلت إلى 44% في مصر، 83% في الأردن و66% في المغرب.

رابع عشر: التعليق على اختبار فرضية الدراسة

يتضح من الاختبارات المختلفة والتي درست تأثير المتغيرات المستقلة الأربعة على المتغيرات التابعة واحداً تلو الآخر عبر نماذج التحليل اللوجستي المبينة بالتفصيل في ملاحق الدراسة، عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل متمثلة في المتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على نمو المشروع متمثلاً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، نمو رأس المال، زيادة عدد العاملين"، وذلك يتنافى مع الفرضية الموضوعية قيد الاختبار.

ويفسر الباحثان ذلك بوجود متغيرات أخرى أكبر من حيث الأهمية من سياسات البرنامج (حجم التمويل ونظام التمويل وفترة السداد وقيمة القسط الشهري) والتي قد تكون مؤثرات خارجية تخص الظروف القائمة بقطاع غزة كضعف السيولة وانقطاع الرواتب الحكومية أو عدم استقرارها والحصار الاقتصادي أو

للمشروع ونمو رأس المال وتوفير السيولة التي ساهمت في سداد القرض.

• إن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نمو تلك المشاريع، حيث لعب الحصار وانقطاع الرواتب وضعف السيولة دوراً مؤثراً في قرار إغلاق المشروع.

• ساهم برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية في توفير التمويل لفئة الفقراء ومحدودي الدخل والنساء والخريجين من خلال طريقتي المراجعة والقرض الحسن مما ساهم في تنمية بعضاً من تلك المشاريع وحافظ على استمراريتها ونموها، ولقد بذل البرنامج جهداً واضحاً لفحص مدى جدية المستفيدين من برنامج القرض الحسن مما انعكس بشكل واضح في نجاح تلك المشاريع بينما كان هذا الجهد أقل في حالة الفئات المستفيدة من برنامج المراجعة.

سابع عشر: التوصيات

توصيات للمؤسسات المقرضة

1. نظراً لأهمية التمويل في إطلاق المشاريع وتنميتها فإن المؤسسات المقرضة مدعوة لزيادة العمل على حشد المزيد من التمويل لصالح إقراض الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.

2. كذلك فإن المؤسسات المقرضة يجب أن تكون حريصة على فحص أهلية وجدية المقترض وبالتالي انتقاء المقترض الذي يؤمن بالمشاريع الصغيرة كطوق نجاة للخروج من حالة الفقر وتأمين مصدر دخل كريم، وذلك وفقاً لأهدافها كمؤسسات غير ربحية تسعى لتنمية المجتمع المحلي.

3. كذلك فإن إلزام المقترض على تقديم دراسة جدوى اقتصادية مبسطة للمشاريع المتقدمة للحصول على التمويل يدعم اختبار جدية وأهلية المتقدم للاقتراض.

4. إن نسبة المشاريع المغلقة تدعو إلى إعادة النظر في سياسات برامج التمويل وفي المقابل الاهتمام بتقييم الفئة المستهدفة من هذه المشاريع، ولكن ذلك لا يعني بالمطلق تجنب دعم هذه الفئات، ولكن يمكن القول أن منهجيات التدخل لصالح المستويات المختلفة في المجتمع بحاجة إلى المراجعة من قبل مؤسسات الإقراض العاملة.

وبناء عليه يرى الباحثان أن قرار إغلاق المشروع هو قرار استراتيجي بالنسبة لصاحب المشروع وهو غالباً ما يأتي بعد فترة تدهور للظروف المحيطة إما الخاصة بصاحب المشروع أو العامة في البيئة الخارجية، والتي تمثلت في قطاع غزة في إغلاق المعابر وتعذر الحصول على المواد الخام والبضائع وضعف السيولة وانقطاع الرواتب، لذلك فإن أسباب إغلاق المشروع أو استمراره لم ترتبط بسياسات برنامج التمويل بل ارتبط بأسباب أخرى أثرها أبعد من ذلك، فقد وجد أن طول فترة السداد يشكل عبئاً على أصحاب المشاريع المتعثرة في ظل عدم تحقق الربحية أو الاستقرار، مما يدفعهم للانسحاب وتصفية مشاريعهم بينما كان لارتباط أصحاب المشاريع بنظام القرض الحسن أثراً في تعزيز استمرارية المشروع.

واعتبر الباحثان أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، إذ أن التمويل يمثل عصب المشروع خاصة لفئة محدودي الدخل حيث تضعف ثقة التمويل التجاري والموردين، ولقد اتضح وجود علاقة واضحة بين التمويل وكل من استمرارية المشاريع وازدياد القدرة التنافسية للمشروع ونمو رأس المال وتوفير السيولة التي ساهمت في سداد القرض، ولكن التمويل وحده غير كاف لنمو المشاريع إذ تحتاج هذه المشاريع إلى مجموعة من العوامل الأخرى والتي يأتي في مقدمتها استقرار البيئة المحيطة والخبرة وحرص صاحب المشروع على الإدارة الجيدة من خلال مسك الدفاتر المحاسبية وفصل الحسابات ولعل معنى آخر يكمن وراء الإدارة الجيدة وهو الجدية والانتماء لهذا المشروع.

سادس عشر: نتائج الدراسة

• تبين من الدراسة عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل متمثلة في المتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على مؤشرات نمو المشروع متمثلة في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، نمو رأس المال، زيادة عدد العاملين".

• على الرغم من عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل على نمو المشروع إلا أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، فقد اتضح وجود علاقة واضحة بين التمويل واستمرارية المشروع وازدياد قدرته التنافسية

براون، مارتين. (2002م). *الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني، شرق أفريقيا: مؤسسة سويس كونتاكت*.

بلانيت فايننس. (2007م). *مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، فلسطين: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر*.

بوابة اقتصاد فلسطين، (2016م) <http://www.palestineconomy.ps/article/74> 43.

تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني. (2010/2009م)، الأرض الفلسطينية المحتلة، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، فلسطين، منشورات المركز.

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة). (2010م). *تقييم الأثر على المستفيدات "رضا المقترضات عن الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة. غزة، فلسطين: منشورات الجمعية*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الاقتصادية 2007، 2008م*.

الدماع، حنين. (2010م). *دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة*.

سابيلا، أنطون. (2009م). *تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ط1. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس*

الشايب، إيهاب. (2010م). *أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)*.

الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة). (2009م). *دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات، غزة، فلسطين: منشورات الشبكة*.

5. نظراً للطلب على الاقتراض بالصيغ الإسلامية فإن المؤسسات الإسلامية يجب أن تسعى لأخذ مكانها ضمن منظومة الإقراض المحلي، بل وهي مدعوة لتوفير التمويل بصيغة القرض الحسن من الأوعية المختلفة التي تؤمن بهذا النوع من الصيغ.

توصيات للجهات الرسمية

1. دعم المشاريع الصغيرة مطلوب من الجهات الرسمية من خلال التشريع والتنفيذ ومراقبة السياسات المتبناة من قبل المؤسسات بما يدعم تيسير تأسيس وتسجيل وتنمية المشروعات الصغيرة.

2. الجهات الرسمية والوزارات الحكومية المسؤولة مدعوة لدعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات ومن خلال توفير الحماية لمنتجات المشاريع الصغيرة.

3. إن إعادة دراسة البيئة المحيطة بهذا النوع من المشاريع هو واجب على الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي الأخرى بما يضمن تبني تلك المشاريع كاستراتيجية وطنية تدعم مكافحة الفقر.

توصيات للمقترض

1. المقترض هو العامل الأساس المتحكم بنجاح أو فشل المشروع وبالتالي فإن الدراية الكاملة بكل من المشروع والقرض وجدواه الاقتصادية والمخاطر المحيطة به وتفاصيل الاقتراض وصيغته هي مسئولية المقترض بالدرجة الأولى.

2. اختيار المشروع والقرض بما يتلاءم مع خبرات وإمكانات المقترض تخدم نجاح ونمو المشروع.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الإغاثة الإسلامية. (2009م). *برنامج تنمية المشاريع الصغيرة جداً بنظام المراجعة للأمر بالشراء، السياسة والإجراءات، فلسطين: منشورات المؤسسة*.

الإغاثة الإسلامية. (2010م). *التقرير السنوي لمؤسسة الإغاثة الإسلامية، فلسطين: منشورات المؤسسة*.

الإغاثة الإسلامية. (2013م). *تقارير مؤسسة الإغاثة الإسلامية، فلسطين: تقارير غير منشورة*.

ثامن عشر: ملحق رقم (1): اختبار فرضية الدراسة
 أولاً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة
 القسط الشهري على حالة المشروع
 تم استخدام الانحدار اللوجستي حيث تم إدخال (1) للمشاريع
 المغلقة أو تحت التصفية بينما استخدم (0) للمشاريع المستمرة
 والجدول (6) يوضح نتائج الاختبار:
 جدول (6): نتائج اختبار الانحدار اللوجستي للمتغيرات مجتمعة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	Wald	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.254	1.301	0.000	حجم التمويل
0.074	3.183	0.816	نظام التمويل
510.0	3.846	0.072	فترة السداد
0.963	0.002	0.000	قيمة القسط الشهري
0.006	7.466	-2.252	المقدار الثابت

يتضح من الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%
 لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات
 المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط
 الشهري" على المتغير التابع "حالة المشروع مستمر أو مغلق/تحت
 التصفية".

ثانياً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة
 القسط الشهري على أرباح المشروع.
 تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول (7) يوضح نتائج
 الاختبار:

جدول (7): تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

القيمة الاحتمالية Sig.	قيمة اختبار T	معاملات الانحدار القياسية	المتغيرات المستقلة
0.000	3.800	3,170.292	المقدار الثابت
0.133	1.510	0.063	حجم التمويل
0.107	-1.620	-667.508	نظام التمويل
0.779	-0.282	-10.973	فترة السداد
0.531	-0.628	-0.759	قيمة القسط الشهري

الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر.
 (2003م). دور الإقراض الصغير والمتناهي الصغر في
 دعم التنمية الاقتصادية، غزة، فلسطين: النشرة الأولى
 للشبكة.

الصفدي، سماح. (2004م). منهجية الإقراض بضمان
 المجموعة، دراسة حالة برامج الإقراض بضمان
 المجموعة والادخار في قطاع غزة، رسالة ماجستير.
 الجامعة الإسلامية، غزة.

العاجز، سناء. (2008م). مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة
 الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات
 الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين،
 رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزة.

مكحول، باسم. (2011م). ظروف العرض والطلب الحالي
 والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي
 الفلسطينية، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
 الفلسطينية "ماس".

هشام، سيف. (2008م). أثر القرض الحسن المقدم من
 المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع، رسالة ماجستير
 غير منشورة، جامعة St.Clements. ماليزيا.
 المراجع الأجنبية:

Asala.(2007). *Market Research Report on Client Satisfaction and New Product Development.*

Khaled, Mohammed, Kate Lauer and Xavier Rielle. (2006). *Meeting the demand for microfinance in the West Bank and Gaza, CGAP,*

Martha, Donald.(1999). *An Assessment of the Impact of SEWA Bank in India.*

Mourji, Fouzi (2000). *Impact Study of the Zakoura Microcredit Program*

Planet Finance. (2007). *Microfinance Market Survey in the West Bank and the Gaza Strip.*

المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "العاملين على المشروع حالياً".

تاسع عشر: ملحق رقم (2): سعر صرف العملات المستخدمة

الفترة/العملة	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2016 حتى أغسطس	1	3.849
2015	1	3.878
2014	1	3.571
2013	1	3.606
2012	1	3.849

المرجع:

<https://www.oanda.com/currency/average>

يتضح من الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "أرباح المشروع".

ثالثاً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري على إجمالي رأس مال المشروع.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول (8) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (8): تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	1,893.760	0.703	0.483
حجم التمويل	0.095	0.707	0.480
نظام التمويل	1,485.910	1.022	0.308
فترة السداد	51.680	0.418	0.676
قيمة القسط الشهري	2.080	0.534	0.594

يتضح من الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "إجمالي رأس مال المشروع".

رابعاً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري على عدد العاملين في المشروع حالياً.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول التالي (9) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (9): تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	0.554	1.674	0.096
حجم التمويل	0.000	0.862	0.390
نظام التمويل	-0.280	-1.569	0.118
فترة السداد	0.000	-0.027	0.978
قيمة القسط الشهري	0.000	0.497	0.620

يتضح من الجدول (9) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات